مصالح بريطانيا الاقتصادية في ايران
في عهد رضا شاه بهلوي

م. م. حيدر عبد الواحد الحميداوي

المقدمة

مما لاشك فيه إن الاقتصاد يعد عاملاً في تحديد سياسات الدول الداخلية منها والخارجية،بل ويذهب الكثير إلى ابعد من ذلك من إن السياسة والاقتصاد هما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصل احدهما عن الأخر،فلا سياسة بدون الاعتماد على الثروة القومية للبلدان،ولا وجود لاقتصاد قوي بدون منهج سياسي يحدد كيفية التعامل مع تلك الثروة.وبعبارة أخرى فان العامل الاقتصادي يحدد شكل أنظمة الحكم القائمة ويؤلف مناهجها السياسية.

ومن ناحية أخرى،إن الناحية الاقتصادية كانت عاملاً مهماً في توجهات الدول الكبرى نحو بلدان الشرق منذ بدايات القرن التاسع عشر بعد الثورة الصناعية الكبرى التي شهدتها القارة الأوربية،والتي كانت من نتائجها زيادة الحاجة إلى مجالات استثمار جديدة لتسويق بضائعها وتصريف منتجاتها وبالتالي كانت هناك حاجة كبيرة إلى المواد الخام المتوفرة بكثرة في هذه البلدان.

ورغم إن إيران لم تكن مستعمرة من الناحية الفعلية،كما هو الحال في بقية البلدان التي وقعت تحت طائلة الاحتلال العسكري الفعلي،إلا إنها لم تكن بمنأى عن هذه التطورات الجديدة،بل كانت إحدى عجلات دوامتها،بعد سلسلة من الامتيازات والتسهيلات التي حصلت عليها الدول الرأسمالية،أصبحت إيران شبه مستعمرة تابعة للدول الكبرى،بل امتد ذلك ليشمل دولاً صغيرة بعيدة عن إيران كبلجيكا على سبيل المثال.

وقد ترتب على اندماج إيران بالسوق الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تركت بصماتها على الواقع الإيراني ونظرا لتحول ألإنتاج ألإيراني ،من الإطار الطبيعي إلى الإطار البضاعي ومن اجل السوق الخارجية بالتحديد.

فكان من الطبيعي إن يدخل ألاقتصاد كعامل جديد لعب دوره الخطير في رسم السياسة الخارجية الإيرانية في تلك الفترة،الأمر الذي استغله القاجاريون في بداية الأمر وادخلوه في حساباتهم من اجل مساومة الدول الرأسمالية التي تهافتت للسيطرة على الاقتصاد الإيراني وربطه بعجلتها لخدمة مصالحها الخاصة.

وما إن حل العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى كانت بريطانيا وروسيا القيصرية تمتلك النصيب الأكبر من تلك الامتيازات والتسهيلات في داخل الأراضي الإيرانية حتى وصل الأمر بهاتين الدولتين إلى تقسيم إيران في عام ١٩٠٧ كمنطقتي نفوذ تابعة لهما من الناحية الاقتصادية التجارية.

ولم يكن عهد رضا شاه بهلوي الذي تولى الحكم في عام ١٩٢١ كمؤسس جديد للعصر البهلوي في إيران،أحسن حالا من سابق العهود التي شهدت بدايات عقود الامتيازات الأجنبية،بل امتد في هذا العصر ليشمل منابع ثروة جديدة ومهمة تمثلت بالنفط الذي كان البريطانيون من أوائل الناس الذين هرعوا للسيطرة عليه وفرضت اتفاقات الاستخراج والإنتاج والتصدير طوال فترة حكمه تقريباً.

تعود بدايات تغلغل الامتيازات والمصالح البريطانية في إيران إلى بدايات الثورة الصناعية في أوربا التي أدت بدورها إلى زيادة في الإنتاج والسكان ورؤوس الأموال الكبيرة وبالتالي زيادة الحاجة إلى المواد الخام والوقود مما شجع القوى الأوربية الكبرى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف فائضها من الإنتاج الصناعي،واستثمار رأس المال المتراكم لديها،وقد ترتب على ذلك إنشاء الأساطيل والمحطات التجارية والقواعد العسكرية لحماية التجارة والسيطرة على المستعمرات. لقد صاحب هذه الثورة الصناعية تنافس وصراع شديد بين الدول الأوربية الصناعية

الكبرى لاسيما تلك الدول التي كانت سباقة في ميدان الثورة الصناعية والتوسع الاستعماري، وبالأخص بريطانيا وفرنسا.

وبموجب ذلك،فقد ازداد وزن إيران في الصراع الدولي،وذلك بسبب موقعها الإستراتيجي المهم في الطرف الشرقي من الشرق الأوسط،وكمنفذ مهم إلى الخليج العربي وأفغانستان،ولاسيما الهند،وأخيرا لأهميتها التجارية والاقتصادية بشكل عام[١].فأصبحت إيران،والحالة هذه،تؤلف محوراً أساسياً من محاور الصراع الدولي،اقتصرت أطرافه في البداية على روسيا القيصرية وبريطانيا،ومن ثم توسعت حلقاته بسرعة لتمثل معظم الدول الكبرى تقريبا.

لقد شعرت بريطانيا بخطر التوسع الروسي على حساب إيران،خاصة بعد التحالف الروسي الفرنسي لغزو الهند،فسارعت في عام ١٨٠١ إلى عقد معاهدتين الأولى سياسية،والثانية تجارية مع فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٩٦) وتضمنتا وقوف الشاه الإيراني إلى جانب بريطانيا،واستثناء التجار البريطانيون من الضرائب مقابل السلاح والأعتدة الحربية لحكومة طهران[٢].وكان الشاه يهدف من وراء التحالف مع بريطانيا إيقاف التوسع الروسي رغم أن المعاهدة لم تتضمن بندا واحدا حول ذلك[٣] إلا أن بريطانيا لم تصادق على عقد المعاهدة بسبب فشل حملة نابليون عام ١٨٠١ وهو الهدف الذي عقدت من اجله المعاهدة.

فيما نجح البريطانيون وبعد جهود دبلوماسية وعسكرية في عقد معاهدة أخرى مع إيران في عام ١٨٠٩ وضعت حداً نهائياً لنفوذ فرنسا في طهران[٤]،وقد وصفت بأنها معاهدة تمهيدية، عقدت بعدها سلسلة من المعاهدات انتهت بعقد معاهدة ١٨١٤،وهي المعاهدة التي أضيفت إلى شروطها الامتيازات التي حصلت روسيا في معاهدة كلستان عام ١٨١٣.وكان هذا التحالف قليل الأهمية هو الأخر لإيران،إذ ضحت إيران في عام ١٨١٢ بصداقتها من اجل تفاهم أفضل مع روسيا[٥].

لقد بدأت المصالح الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تلعب دوراً اكبر كعامل محرك للصراع الدولي الدائر حول إيران.فقد أخذت الدول الكبرى،وفي مقدمتها بريطانيا وروسيا،تتسابق من اجل الحصول على مواقع أقدام جديدة،ولنيل امتيازات أخرى في إيران.فإذا كان التنافس البريطاني . الروسي قد اتخذ طابعاً سياسياً واستراتيجياً في النصف الأول من القرن

التاسع عشر،فانه اتخذ طابعاً اقتصادياً أيضا في النصف الثاني من ذلك القرن[٦] فقد سعى البريطانيون والروس إلى الحصول على امتيازات اقتصادية في إيران.وكان هذا الأمر نتيجة مباشرة لما اشرنا إليه من نتائج الثورة الصناعية في الغرب وما ترتب عليه من زيادة في الإنتاج السلعي وتراكم رأس المال.وقد تطلب هذا الأمر البحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الإنتاج الفائض والحصول على المواد الأولية وإيجاد فرص جديدة لاستثمار رؤوس الأموال.وعلى أية حال فان الطابع الاقتصادي للتنافس لا يمكن فصله عن الطابع السياسي،فالامتيازات توفر فرصاً أفضل لتغلغل النفوذ السياسي.

بدا فصل الامتيازات الاقتصادية البريطانية في إيران في عامي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ عندما حصل البريطانيون على امتيازات كبيرة من ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) منحهم مد خط برق (تلغراف) يربط بغداد ببوشهر،ماراً بكرمان وهمدان،حيث يتصل هذا الخط بخط بحري يصل كراتشي في الهند،وبخط أخر مد من لندن إلى تبريز عن طريق الكسندر روفسك واوديسا وتفليس عام ١٨٧٠[٧].

وفي عام ١٨٨٩ منح الشاه الإيراني البارون فون دي رويتر(الألماني الأصل والبريطاني الجنسية) امتيازاً بخصوص إنشاء (البنك الشاهنشاهي الفارسي) رأس مال بريطاني مقداره مليون باوند،مع منحه حق احتكار إصدار العملة[٨]وقد افتتح هذا البنك فروعاً متعددة له في مدن تبريز ورشت ومشهد ويزد وأصفهان وشيراز وبوشهر وغيرها وقد خضعت مالية إيران في الواقع إلى البنك المذكور منذ بدء أعماله[٩].

أما الامتياز الآخر الذي حصلت عليه بريطانيا خلال هذه الفترة فكان يتمثل بامتياز التبغ الذي حصل عليه المواطن البريطاني الميجر تالبوت(Majer G. Talbot) في آذار ١٨٩٠،بعد المحادثات السرية التي أجراها مع ناصر الدين شاه وبواسطة الوزير المفوض البريطاني في طهران. وتضمن الامتياز منحه احتكار إنتاج التبغ في إيران بيعاً وشراءاً وتصنيعاً لمدة ٥٠ سنة، مقابل حصول الحكومة الإيرانية على مبلغ قدره خمسة آلاف جنيه إسترليني سنويا[١٠].وقد أسس تالبوت لهذا الغرض شركة(التبغ الشاهنشاهية الفارسية) برأسمال قدره ٦ ملايين ونصف المليون جنيه إسترليني. وكان من بين المساهمين فيها بعض رجال الحكم في إيران[١١].واصدر الشاه

مرسوماً (فرمان) في شباط ١٨٩١ إلى جميع حكام المقاطعات الإيرانية لمساعدة الشركة المذكورة[١٢].

ولم يكن النفط الذي بدأت تظهر منه كميات كبيرة في إيران،ليغيب عن أنظار البريطانيين الذين أولوه اهتماما كبيرا منذ أواخر القرن التاسع عشر،ففي عام ١٩٠١ حقق البريطانيون نجاحاً كبيراً في هذا الميدان،وذلك عندما استطاع وليم نوكس دارسي (William N. Darcy) الحصول على امتياز استغلاله وبتوسط من قبل الوزير المفوض البريطاني في طهران،وبعد مفاوضات معقدة مع روسيا[١٣]وتضمن الامتياز تقديم عشرين ألف جنيه إسترليني نقداً،وما يساوي هذا المبلغ أسهماً،ودفع ١٦% من الأرباح السنوية الصافية من أي شركة أو شركات تؤسس خلال سنتين من عقد الامتياز للحكومة الإيرانية[١٤]وكان الامتياز يشمل جميع الأراضي الإيرانية، عدا المقاطعات الشمالية الخمس،وهي أذربيجان وجيلان ومازندران واسترا باد وخراسان،أرضاً لروسيا[١٥]وهكذا احتكر أضخم مورد من قبل الشركات الأجنبية بمبلغ زهيد ولأمد طويل،الأمر الذي ترك أثاراً عميقة جدا على تاريخ إيران السياسي والاقتصادي اللاحق[١٦].

وكان نشوب الثورة الدستورية في إيران عام ١٩٠٧،العامل الأبرز الذي دفع بريطانيا وروسيا القيصرية إلى عقد اتفاقية بينهما في ٣١ آب عام ١٩٠٧[١٧]،قسمت بموجبها إيران إلى ثلاث مناطق للنفوذ، الأولى الشمالية،وهي منطقة نفوذ روسية حددت بالخط الممتد من قصر شيرين وأصفهان ويزد وكاخك لينتهي في نقطة التقاء الحدود الروسية . الأفغانية . الإيرانية،والثانية كانت المنطقة الجنوبية الشرقية التي خصصت لبريطانيا،وقد تحددت بالخط الممتد من حدود أفغانستان وكرمان حتى ميناء بندر عباس على ساحل الخليج العربي.أما المنطقة الوسطى فقد تقرر أن تكون(محايدة) شريطة أن تكون جميع الامتيازات الاقتصادية فيها مقتصرة على هاتين الدولتين اللتين اتفقتا أيضاً على عدم حصول أي منهما على الامتيازات بمنطقة نفوذ الدولة الأخرى[١٨].

لقد منح توقيع اتفاقية ١٩٠٧ مساحة أوسع للتحرك الروسي والبريطاني،فقد اعتبرت روسيا أن الاتفاقية ستفسح المجال لها لمد نفوذها وسيطرتها على المناطق الشمالية بالإضافة إلى المنطقة المحايدة من إيران.كما أن هذه الاتفاقية لم تحل دون قيام الخلافات من جديد بين الدولتين حول مشاريع السكك الحديد في إيران،وازدياد نفوذ بريطانيا استغلت الظروف الجديدة

الناجمة عن عقد اتفاقية ١٩٠٧ فقامت بتأسيس فرق خاصة من الجندرمة بلغ تعدادها سبعة آلاف جندي في الجنوب لإيجاد نوع من التوازن مع فرقة القوزاق التي نظمها الروس في طهران[١٩]. وبحلول سنة ١٩١٤ كان الروس يسيطرون على معظم شمال إيران وكان الرعايا الروس منهمكين في شراء الأراضي في أذربيجان[٢٠]ولم يقف البريطانيون مكتوفي الأيدي إزاء ذلك فقد أرسلوا تلك الوحدة العسكرية نحو شيراز في تشرين الأول سنة ١٩١١ بحجة حماية (الأرواح والممتلكات البريطانية)[٢١]كما عززت بريطانيا وجودها ونفوذها في منطقة الاحواز الواقعة جنوب إيران الغنية بمواردها النفطية خلال السنوات ١٩٠٨-١٩١٤.

ومن الجدير بالذكر،أن البريطانيين،الذين ضمنوا احتكارهم للنفط في إيران،وخاصة في جنوبها، الذي بدأت تظهر الكميات التجارية منه في عام ١٩٠٨.وتأسست بعد ذلك شركة النفط الانكلو. إيرانية في عام ١٩٠٩،حاولوا بكل ما توفر لديهم من وسائل وإمكانيات التضييق إلى أقصى حد ممكن على مواقع أقدام الدول الكبرى الأخرى في إيران،ومع إنهم حققوا بعض النجاح في ذلك،إلا أنهم لم يتمكنوا أن يوصدوا الأبواب نهائياً أمام تغلغل بعضها في إيران عشية الحرب العالمية الأولى وخاصة روسيا القيصرية.[٢٢]

لقد أصبح النفط من الضرورات الأساسية في كسب هذه الحرب،وخاصة بعد أن اعتمد الأسطول البحري البريطاني جزئيا في البداية على مشتقاته بدل الفحم لإمكانية حفظه مدة طويلة لرخص سعره،وتمكنت البحرية البريطانية من إبرام اتفاقية مع شركة النفط الانكلو-إيرانية في العشرين من أيار ١٩١٤،أصبحت الحكومة البريطانية بموجبها المسيطرة الرئيسية داخل الشركة التي تضاعف رأسمالها إلى مليون باوند،ونصت الاتفاقية أيضاً على أن يكون مقرها في بريطانيا،ورؤساؤها من البريطانيين،وتخفيض أسعار النفط المدفوعة للحكومة البريطانية،واشتراك مدراء تنفيذيين بريطانيين في إدارة الشركة لتمثيل وحماية مصالح الحكومة البريطانية.[٢٣]

أفرزت نتائج الحرب العالمية الأولى جملة معطيات أساسية أدت إلى تبدل تناسب القوى على الصعيد العالمي،كانت أثاره بالنسبة لإيران كبيرة جداً فانهيار الإمبراطورية العثمانية،وانهزام ألمانيا، وانهيار روسيا القيصرية وانتصار ثورة اكتوبر١٩١٧ فيها،وظهور الولايات المتحدة الأمريكية قوة أكثر فاعلية في مجرى العلاقات الدولية،وانفتاح أبواب المنطقة على مصاريعها أكثر من أي وقت

مضى أمام بريطانيا،كل ذلك منح إيران أهمية استثنائية جديدة نابعة من موقعها الحساس على سواحل الخليج العربي،واتصالها المباشر بحدود الدولة السوفيتية الجديدة من الشمال،ووقوعها على مقربة من حقول النفط العراقية المغرية جداً في الغرب،وتأليفها احد المنافذ المهمة إلى الهند(درة التاج البريطاني)التقليدي في الشرق،فضلاً عن رائحة النفط التي بدأت تفوح بقوة من مقاطعاتها الشمالية الخمس،شأنها في ذلك شأن المقاطعات الجنوبية.[٢٤]

أدت هذه العوامل وما رافقها من متغيرات على صعيد تناسب القوى الدولية،ولاسيما بعد انتهاء روسيا القيصرية وقيام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وتولي البلاشفة[٢٥]مقاليد السلطة هناك،وقد تخلت السلطة الجديدة هذه عن جميع المعاهدات والامتيازات التي فرضتها الحكومة القيصرية السابقة على إيران،وأبلغت الحكومة الإيرانية بذلك من خلال رسالة بعثها زعيم البلاشفة لينين إلى الحكومة الإيرانية في كانون الثاني ١٩١٨[٢٦]،أدت إلى فسح المجال واسعاً أمام بريطانيا لكي تعزز نفوذها في إيران وتنفرد به،خاصة بعد أن أدركت إن انتصارها في الحرب يعود في جوانبه الأساسية إلى الدور المهم الذي لعبه النفط،المادة التي تمتلك منها إيران احتياطات تجذب ابعد الأنوف الرأسمالية[٢٧].وفي الوقت نفسه لم تكن بريطانيا مستعدة لكي تضع نفسها تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية لأن قوتها الرئيسية قائمة على الأسطول البحري،وهذا ما دفعها للاهتمام بإيران بدرجة اكبر من السابق.وفي ضوء ذلك ازداد رأسمال(الشركة الانكلو. إيرانية)إلى أربعة ملايين جنيه إسترليني،وارتفع الإنتاج النفطي لمصفاة عبادان من مئتين وسبعين ألف طن على أكثر تقدير أثناء الحرب حتى وصل إلى سبعمائة ألف طن في عام ١٩١٨.[٢٨]

إذن أصبح اهتمام بريطانيا بإيران يأخذ شكلاً ً وطابعاً آخر،خاصة بعد أن ظهر أمامها خطر جديد هدد مصالحها بالصميم،ذلك هو الخطر (البلشفي)الذي أثار قلقاً جدياً لدى الأوساط البريطانية لأنها بدأت تحسب حسابات تأثيره لا بالنسبة لمصالحها في إيران التي تشترك مع السوفيت بأطول حدود دولية مع جارته فحسب،وإنما بالنسبة لوجودها ومصالحها في الهند أيضاً.[٢٩]

هذا في الوقت الذي دب فيه الانحلال كلياً في جسم الدولة الإيرانية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى،فقد غدت منهوكة القوى سياسياً واجتماعياً واقتصادياً[٣٠].وأمام هذا الوضع الجديد

عملت بريطانيا بكل جهدها من اجل تحويل إيران إلى قاعدة للتوغل والاستيلاء على منطقة ما وراء القفقاس والسيطرة على باكو(عاصمة أذربيجان) الغنية بمنابعها النفطية[٣١]،لتصبح بريطانيا (سيدة) الموقف بلا منازع في إيران،خاصة وأنها وجدت في وثوق الدولة[٣٢]رئيس الوزراء الإيراني المعروف بصداقته لبريطانيا[٣٣]ضالتها المنشودة لكي يحقق لها أهدافها في بلاده. تضمن سياق مصالحها السياسية والاقتصادية الحيوية في إيران وقعت بريطانيا مع حكومة وثوق الدولة معاهدة ٩ آب ١٩١٩ بعد مفاوضات سرية دامت عام واحد تقريباً جرت بين السياسي بيرسي كوكس،وكان سفيراً لبلاده في طهران،وبين رئيس الوزراء الإيراني وثوق الدولة،وقد وقعا بنفسيهما المعاهدة واختير لها اسم (اتفاقية المعاهدة البريطانية من اجل تقدم إيران ورفاهه)[٣٤].

ولم تكن المعاهدة في حقيقة أمرها إلا حماية مقنعة أعطيت لبريطانيا بموجبها السيطرة التامة على إيران لأنها منحتها امتيازات كبيرة تجعلها تشرف على الحكم والاقتصاد والجيش الإيراني،دون أن تأخذ على عاتقها مهمة السيطرة المباشرة على الإدارة الإيرانية وبالتالي تحمل مسؤولية الالتزامات المالية التي يفرضها عليها ذلك[٣٥].

فقد نصت المعاهدة[٣٦]،على قيام الحكومة البريطانية بتزويد إيران بمستشارين عسكريين وإداريين تتحمل نفقاتهم الحكومة الإيرانية،على تعاون بريطانيا مع إيران لتحسين نظم المواصلات في البلاد،ويعني هذا حق بريطانيا في إنشاء السكك الحديدية والطرق في إيران.كما تعهدت بريطانيا بتقديم قرض لإيران قدره مليوني جنيه إسترليني بفائدة سنوية مقدارها ٧% بضمان دخل الكمارك الإيرانية.وفي مذكرة لاحقة وافقت الحكومة البريطانية بعد مفاوضات طويلة على(إعادة النظر)في المعاهدة المعقودة بين الطرفين من قبل والعمل على منح تعويضات على الأضرار التي سببتها (الدول الأخرى) لإيران في سنوات الحرب العالمية الأولى وبذل الجهود (تصحيح حدود إيران) في النقاط التي يعتبرها الطرفان ضرورية وعادلة[٣٧].

ولكن سرعان ما تراجع الجانب البريطاني عن التزاماته بصدد التعويضات وإلغاء المعاهدات السابقة[٣٨] ولذلك كان من الطبيعي أن يثير عقد المعاهدة ردود فعل عنيفة لا على الصعيد الداخلي الذي أدرك أهدافها فحسب،وإنما على الصعيد الخارجي الذي وجد فيها ضماناً للمصالح البريطانية فقط على حساب دور الدول الأخرى في منطقة تتمتع بأهمية إستراتيجية واقتصادية لا

يمكن التفريط بها أي شكل من الأشكال.فإيران كما هو معروف،تحد روسيا السوفيتية عبر حدوده الجنوبية الطويلة وتشكل بالنسبة له(المفتاح نحو أبواب الشرق)[٣٩] ونحو مياه الخليج الدافئة، الهدف التقليدي للسياستين الروسية القيصرية والسوفيتية[٤٠].لذلك وبالرغم من انهماك روسيا السوفيتية في تلك الفترة بردع المعتدين الأجانب،إلا أنها لم تخف قلقها من محاولات البريطانيين في تثبيت أقدامهم في إيران عبر هذه المعاهدة[٤١].إن أقوى معارضة واجهتها هذه المعاهدة كانت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي اتسم رد فعلها على الحصول على امتيازات نفطية في شمال إيران.[٤٢]

وعلى أية حال فرغم أن الحملات الخارجية ضد المعاهدة كانت قوية إلى الحد الذي أصبحت فيه المعاهدة تحتل الجزء الأوسع في مقالات الصحف الفرنسية والأمريكية،إلا أن المعارضة الحقيقية للمعاهدة كانت في إيران نفسها،فقد قيمها الإيرانيون كنوع من الحماية المقنعة لبريطانيا على بلادهم[٤٣].الأمر الذي اعترف فيه البريطانيون أنفسهم.[٤٤]

إن المعارضة القوية التي أبداها الإيرانيون لم تقتصر على رفضهم المعاهدة ومطالبتهم بإلغائها فقط،وإنما بدأت إيران تشهد،بفعل الدور الذي لعبته الحركات والانتفاضات الثورية،موجة استياء عامة ضد الشاه وبطانته وكل الوجود البريطاني في إيران[٤٥](كعدو لدود يجب اقتلاعه من البلد بأي ثمن)[٤٦] أما الصحف الإيرانية فقد عبرت عن حقيقة ماكان يحتمل في صدور الجماهير الإيرانية الساخطة على المعاهدة وعلى المسؤولين عن عقدها الذين اعتبرتهم(أمراء لصوص)[٤٧].

وفي ظل هذه الظروف،وتفاقم الأوضاع الداخلية في إيران،وتعاقب أكثر من رئيس وزراء في الحكومة الإيرانية دون فعل شيء بخصوص الوضع المتردي في البلاد وإمرار المعاهدة (الإيرانية . البريطانية) وبعد وصول النظام القاجاري إلى الانحلال الكلي[٤٨]،وجدت الحكومة البريطانية أن من الضروري إيجاد (رجل قوي) قادر على السيطرة على الوضع الداخلي وضرب الحركة الوطنية وضمان امن المصالح البريطانية في إيران.ومن هنا كان تدبير الانقلاب العسكري(انقلاب حوت) في ٢١ شباط ١٩٢١،كأول انقلاب عسكري في إيران وفي الشرق الأوسط[٤٩] وضع بداية النهاية للحكم القاجاري،وقد قاد الانقلاب سياسياً ضياء الدين طباطبائي (١٨٨٨–١٩٦٩)،وهو سياسي وصحفي معروف بموالاته للبريطانيين[٥٠].أما القائد العسكري للانقلاب فكان العقيد رضا خان

مازندراني (١٨٧٦-١٩٤٤) احد كبار ضباط وحدات القوزاق الإيرانية[٥١] وقد مهد الانقلاب السبيل أمام قائد الانقلاب العسكري لا السياسي لكي يتربع على عرش الطاووس المرصع بعد سلسلة من المناورات التي أوصلته في الأخير إلى سدة الحكم البهلوي.

حدد ضياء الدين طباطبائي أول رئيس وزراء إيراني بعد انقلاب ١٩٢١ معالم السياسة الخارجية الجديدة لبلاده في بيان نشره بعد خمسة أيام من الانقلاب جاء فيه (عزم الحكومة على التخلص من القروض الأجنبية وإعادة النظر في بعض الامتيازات الممنوحة للأجانب والبحث عن المساعدة من أي دولة أجنبية بحرية وإلغاء المحاكم القنصلية وإلغاء الاتفاقية الانكلو. إيرانية)[٥٢].

وتنفيذا لهذه السياسة وقعت حكومة الانقلاب معاهدة للصداقة مع السوفيت،ثم أعلن طباطبائي في أواسط نيسان ١٩٢١ رسميا إلغاء معاهدة ١٩١٩ مع بريطانيا،ورغم هذين الإجراءين فان بريطانيا لم تتصرف حسبما يقتضيه هذا الموقف الجديد،ويبدو أنها قبلت (خسارة) مؤقتة من اجل (نصر) دائم،مدركة أن الأحداث القادمة ستكون لصالحها،وان المستقبل لا يحمل لها مفاجآت غير سارة،لاسيما بعد أن اخبر ضياء الدين طباطبائي السفير البريطاني في طهران بان (المعاهدة كان يجب أن تلغى (لذر الرماد في العيون) ومن اجل فتح الطريق أمام تكوين حكومة مركزية ومتطلعة قدماً إلى الأمام)[٥٣].

ومن جانب أخر،أكد رئيس وزراء حكومة الانقلاب بشكل صريح بان (سياسته تستهدف الحفاظ على المصالح الحيوية لبريطانيا) في إيران،لأن المصالح الرئيسة للندن هي التي أنقذت بلده (من البلشفيك) كما ورد في حديثه للسفير البريطاني في إيران[٥٤].

وضمن إطار هذه السياسة استخدم طباطبائي المستشار البريطاني في تنظيم الجيش الإيراني والإدارات المدنية (ولاسيما في المجال المالي) باعتبارهما أكثر أجهزة الدولة حساسية[٥٥].

وقد كانت ردود الفعل البريطانية تجاه ذلك واضحة من خلال تقرير أعده الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى وزارة خارجية دولته أكد فيه على رغبة رئيس الوزراء الإيراني الجديد التعاون مع بريطانيا والحفاظ على مصالحها في بلاده وحذر من مغبة عدم التعاون معه للوقوف بوجه التقدم السوفيتي في إيران[٥٦].

ومهما يكن من أمر،فضياء الدين طباطبائي لم يكن بإمكانه الاستمرار مدة أطول في الحكم بعد اصطدامه بزميله رضا خان الذي عرف كيف يبعده عن طريقه ويظهره للملأ عميلاً لبريطانيا وعدواً للإيرانيين،وإظهار نفسه في ثوب الوطني المخلص الذي لا شائبة عليه[٥٧]،فسقطت حكومته بعد مائة يوم من الانقلاب الذي قاده الرجلان سوية.

الامتيازات والمصالح البريطانية في عهد رضا شاه بهلوي:-

أجبرت بريطانيا احمد شاه القاجاري على الاعتماد على رضا خان وتكليفه بتشكيل الحكومة لأول مرة في تشرين الأول ١٩٢٣،الأمر الذي دفع بالوزير المفوض البريطاني في طهران لأن يبعث ببرقية سرية إلى وزارة الخارجية ضمنها حقيقة انه (وضع رئيس الوزراء الجديد تحت الفضل البريطاني)[٥٨] ويأتي ذلك بفعل أسباب عديدة،فقد أضاف سقوط حكومة ضياء الدين طباطبائي عاملاً جديداً للدعاية المعادية لبريطانيا،كما أخذت الصحف الإيرانية تتناول بالنقد والتحليل السياسة البريطانية في إيران.ولذلك نلاحظ سرعان ما أكدت بريطانيا مصالحها الحيوية في إيران (تتطلب حكومة مركزية قوية وثابتة تتمكن من أن تواجه التغلغل الروسي وانتشار الدعاية الشيوعية وفرض القانون والنظام على الطرق التجارية والحقول النفطية للمحافظات على حدود بلوجستان وأفغانستان وإيقاف كل النشاطات المناهضة لها).هذه المواصفات كان من الممكن أن يلبيها لها رضا خان،مما دفعها لان تقول ما نصه:(إذا نجح رضا خان في إبقاء السلطة بيده.. فلنا أمل كبير بأن تعود العلاقات الودية القديمة بين إيران وبريطانيا)،وفي الوقت نفسه (فأن الجهود الروسية تتلقى صدمة شديدة،وسينكشف العنف والمكر الخبيث للبلشفيك)[٥٩].

وفي المقابل، فقد عبر رضا خان عن (رغبته الصادقة في إقامة صداقة بين حكومة جلالة الملك وحكومة طهران،وحسم جميع المشاكل المعلقة بين الحكومتين)،وعبر عن أمله في أن تتمسك بريطانيا بالصبر قليلاً (حتى يتم حسم هذه المشاكل وبالسرعة التي ترغب بها)[٦٠] وفي ضوء ذلك،وبعد مناورات ومساومات عديدة احتضنتها ظروف تعبيد الطريق لرضا خان،جاءت تطورات الأحداث الإيرانية لتؤكد حسن صلات رضا خان ببريطانيا،فقد وافق على توسيع أعمال شركة النفط الانكلو. إيرانية في الجنوب،ومنح شركة طيران الإمبراطورية البريطانية شبه الحكومية

أعمال استخدام الأجواء الإيرانية في رحلة تبدأ من لندن وتمر بالقاهرة وتنتهي بكراتشي،ولأهمية الأهداف[٦١]التي يحققها هذا الخط لبريطانيا،فان رضا خان أجرى المفاوضات بصدده بسرية تامة خشية أن يؤثر ذلك على سمعته.ومن المفيد أن نشير إلى أن رضا خان كان يؤكد في لقاءاته الخاصة بالمسؤولين البريطانيين اعتماده على بريطانيا،الأمر الذي أكده برسي لورين في تقرير سري رفعه إلى (أوستن تشمبرلن) وزير الخارجية البريطاني الجديد،مضيفاً بأن لديه(عوامل عديدة) تجعله متأكداً من أن رضا خان (مخلص فيما يذكر بهذا الصدد)[٦٢].

إن رضا خان الذي أصبح (قاب قوسين أو أدنى) من العرش الإيراني لم يكن بوسعه أن يحسم صراعه مع احمد شاه ويضع التاج على رأسه قبل أن يأخذ رأي البريطانيين في هذا الأمر الخطير. وبعد سلسلة من الاتصالات حاول فيها (جس النبض)،كان خلالها برسي لورين الوزير المفوض البريطاني في طهران يتهرب من إعطاء الإجابة صريحة وواضحة حول هذا الموضوع[٦٣]،حتى جاء الرد أخيراً في ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٥ بأسلوب ذكي ومرن متضمنا تكذيبه للشائعات التي تشير إلى مساندة بريطانيا لأحمد شاه من جهة،ومن جهة أكد الرد أن (حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى صديقة)[٦٤]،الأمر الذي ارتاح له رضا خان كثيراً مما دفعه للتأكيد بأنه (عند موقفه من بياناته السابقة فيما يخص علاقات إيران بانكلترا..والتي تعطي مفعولها حال تحرره من المشاكل الحالية)[٦٥].

وعند ذلك لم يبقى سوى الخطوة الأخيرة في إطار إنهاء الحكم القاجاري،وتحول رضا خان إلى رضا شاه بهلوي،المسألة التي قام بتنفيذها (بدقة وأمانة) رئيس حزب التجدد ونائبه رئيس مجلس الشورى الإيراني (محمد تدين) في نفس اليوم الذي التقى فيه الوزير المفوض البريطاني برضا خان بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٥،فبعد اللقاء مباشرة عقد المجلس الإيراني في جلسته صوت فيها على مشروع قرار قدم بصفته (نداء) وقعه ٧٦ نائباً على أثره خلع الأسرة القاجارية وتكليف رضا بهلوي بإدارة ألبلاد[٦٦]،ليصبح فيما بعد على اثر إجراءات شكلية سيد إيران بلا منازع،مبتدءاً عهداً جديداً عرف بعهد الأسرة البهلوية.[٦٧]

كانت بريطانيا أول دولة في العالم تعترف رسمياً بالنظام الجديد في إيران يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥،الأمر الذي ترك انطباعاً ممتازاً وأثراً حسناً لدى رضا شاه،انعكس في موقفه الودي

للغاية لدى استقباله الوزير المفوض البريطاني في طهران برسي لورين[٦٨].وفي اليوم نفسه أبلغت السفارة البريطانية في إيران وزارة الخارجية الإيرانية عن (قرار الحكومة العراقية) بعدم اخذ الرسوم من الحبوب المصدرة إلى إيران عبر أراضيها[٦٩]،فكان ذلك عاملاً مهماً لتجاوز أزمة الحبوب السيئة التي كانت تعانيها إيران،لاسيما بعد موسم زراعي متدهور شهد نقصاً كبيراً في هذه المادة الغذائية المهمة.

وعلى أية حال فقد تم تبادل برقيات التهاني بين ملك بريطانيا ورضا شاه،التي حملت في طياتها (تحيات صاحب الجلالة) و (جوابا وديا) من رضا شاه (إلى جلالة الملك)[٧٠].

لقد لعبت مجموعة من العوامل المختلفة أثرها الكبير في صياغة ورسم سياسة رضا شاه الخارجية تجاه بريطانيا،فلم يكن بوسع العاهل الجديد تجاهل الدور البريطاني في وصوله للحكم والعرش معاً،والموقع المتميز للنفوذ البريطاني في معظم المناطق المجاورة لإيران،إضافة إلى عجزه عن التأثير في نمط العلاقات التقليدية والاتصالات التي كونتها بريطانيا مع الشيوخ ورؤساء العشائر المتنفذين[٧١]،وبالمقابل كان رضا شاه مدركاً حجم التيار القوي المعادي للوجود البريطاني في إيران الذي لعب دوراً مهماً في إسقاط القاجاريين،الأمر الذي لم يكن بإمكان رضا شاه تجاهله وإهماله في ظل ألظروف القائمة حينذاك[٧٢].

لذلك كله،كان على رضا شاه أن يأخذ بنظر الاعتبار هذه العوامل وغيرها لتحديد سياسته تجاه بريطانيا،بالمقابل كانت الأخيرة قد حددت هذه العوامل،وتوقعت منذ وقت مبكر،كما جاء في تقرير مهم عن (الموقف السياسي في إيران) أن رضا شاه (قد يخطئ في بعض المصالح البريطانية الصغيرة) لكن المهم هو (تعزيز مواقفنا على قضايا مهمة مثل حقول النفط) في الخليج العربي (والحدود العراقية والهندية).[٧٣]

إن تفهم هذه الحقيقة تساعدنا كثيراً على فهم وتفسير حالات التناقض أو بالأحرى التذبذب التي تميزت بها سياسة رضا شاه تجاه بريطانيا[٧٤]،على الأقل في المرحلة الأولى من اعتلائه العرش. وبالمقابل،فان هذه المسألة لا تلغي عنه رغبته في تحقيق استقلال بلاده السياسي والاقتصادي من السيطرة الأجنبية بعد أن ورث بلداً مستقلاً بالاسم،فكافح من اجل وضع حجر

الأساس لاستقلال إيران[٧٥]بوسائل وأساليب يقف في مقدمتها أسلوب المناورات والمساومات على حساب القوى الدولية،الأمر الذي نجح فيه رضا شاه حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

إن اخذ هاتين المسألتين بنظر الاعتبار يمكن أن يعيننا على الوصول لفهم أفضل لسياسة رضا شاه الخارجية تجاه بريطانيا.

إن رضا شاه الذي استقرت أوضاع بلاده الداخلية حتى عام ١٩٢٧،بدأت سياسته الخارجية تتبلور أكثر فأكثر في السنوات التالية وفق سياقاتها التي أكدت نزعة الدكتاتور البهلوي القومية المتطرفة،وفي إظهاره لمخاوفه الكبيرة من التدخل الأجنبي في شؤون بلاده[٧٦] وفي كيفية الموازنة بين مصالح الدول الكبرى وإيران والمنطقة برمتها،وغيرها من العوامل التي حددت إطار سياسته الخارجية.

إن الخطوة الأكثر أهمية في السياسة الخارجية لرضا شاه تجسدت في موقفه من الامتيازات الأجنبية التي عانى منها الشعب الإيراني طوال قرن من الزمان،وقد وصف إبراهيميان إجراءاته في هذا المجال بأنها مثيرة للإعجاب[٧٧].

ففي أيار من عام ١٩٢٧ أخبرت الحكومة الإيرانية التي لها امتيازات قنصلية في إيران بأنها ستلغي هذه الامتيازات لأنها تنتقص من سيادتها،وأعطتها فترة أمدها سنة واحدة لتطبيق هذا القرار[٧٨]. وفي أيار عام ١٩٢٨ اصدر رضا شاه قراره بإلغاء الامتيازات القنصلية في إيران[٧٩].

ورغم أن القرار كان يمس المصالح البريطانية بالدرجة الأولى ،لأن الاتحاد السوفيتي سبق له وان تنازل عن امتيازاته الكثيرة التي منحتها الحكومة الإيرانية المتعاقبة للنظام القيصري السابق،إلا أن لندن لم تول هذا الموضوع اهتماماً كبيراً،لان مصالحها النفطية المتمثلة بالشركة الانكلو – إيرانية بقيت في مأمن من مفعول هذا القرار،لا بل أن الحكومة الإيرانية نفسها اتخذت إجراءات لاحقة كان من شانها التخفيف من آثار إلغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا[٨٠]،تدخل ضمن إطارها اتفاقية تسوية الخلافات حول التعريفة الجمركية في ١٠ أيار ١٩٢٨[٨١]،والضمانات التي حصل عليها المواطنون البريطانيون المقيمون في إيران تعويضا عن امتيازاتهم القديمة[٨٢].

وقبل أن ينقضي العام نفسه أي في كانون الأول ١٩٢٨ عقدت إيران مع شركة الخطوط الجوية البريطانية اتفاقية خاصة منحت الطائرات حق الهبوط على السواحل الشرقية للخليج العربي من جهة إيران[٨٣].ولعل أهمية هذه الإجراءات التي عقدت خلال سنة واحدة فقط بين طهران ولندن دفعت بإحدى الصحف البريطانية للقول:(إننا لا نشك لحظة في أن حكومة إيران بإقدامها على عقد الاتفاقيات قد أفلتت بنفسها من راعي البلشفية التي كانت مطوقة إيران بها فمنعتها مدة طويلة من الأمن من الاتصال ببريطانيا[٨٤].

إضافة إلى ذلك،فلقد تخلت الحكومة البريطانية للحكومة الإيرانية عن مسؤوليتها في إضاءة سواحل إيران على الخليج العربي،وفي القيام بالحجر الصحي للقادمين إلى إيران وفي سنة ١٩٣١ سلمت الشركة الهندية . الأوربية للتلغراف،وهي شركة بريطانية،مسؤوليتها للحكومة الإيرانية وانسحبت من إيران.[٨٥]

إلغاء امتياز دارسي عام ١٩٣٣:-

ورغم ذلك،فقد تعرضت علاقات رضا شاه ببريطانيا للتوتر بسب الخلاف حول امتياز النفط الذي سببته الآثار الخطيرة ألتي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية على إيران،نتيجة لتبعية اقتصادها للسوق الرأسمالية العالمية[٨٦]،وبسبب محاولات الدول الرأسمالية رمي ثقل الأزمة على الشعوب المختلفة والتابعة[٨٧].فمع إن امتياز شركة النفط الانكلو – إيرانية شانه شأن امتيازات النفط الأخرى في المنطقة عموماً،يمثل إجحافاً لحقوق إيران في ثرواتها النفطية.إضافة إلى انه يعد رمزاً من رموز الهيمنة ألاجنبية في إيران.وقد بذلت الحكومة الإيرانية في عهد رضا شاه مساعيها منذ عام ١٩٢٨ لإعادة النظر في بنود الامتياز.وقد تعززت هذه المساعي في سنة ١٩٣٠-١٩٣١ نتيجة لعاملين الأول هو رفض شركة النفط الانكلو – إيرانية دفع ضريبة الدخل الإيرانية البالغة ٤% التي فرضت سنة ١٩٣٠[٨٨]،والثاني تلاعب الشركة بحساباتها وتقليص عائدات الحكومة الإيرانية من أرباح الشركة إبان الأزمة الاقتصادية العالمية بحيث أصبحت حصة إيران من الأرباح الصافية لاستغلال نفطها في العام ١٩٣١ حوالي ٣٠٧ ألف جنيه إسترليني فقط بعد أن كان أكثر من مليون و٣٠٠ ألف جنيه إسترليني في عام ١٩٣٠[٨٩].وقد

أشارت الصحف الإيرانية أثناء هجومها على سياسة الشركة إلى أن الأخيرة خفضت من الفوائد التي أعطتها لإيران من مليون و ٣٠٠ ألف باوند إلى ٣٠٠ ألف باوند فقط سنة ١٩٣١.[٩٠]

وأمام هذا الواقع كان من الطبيعي أن لا يسكت رضا شاه عن أساليب ومناورات الشركة الانكلو – إيرانية التي أضرت بإيران كثيرا،الأمر الذي كان عليه أن يضع له احد بأي شكل من الأشكال وأخيرا جاء الحل بواسطة إعلان فسخ امتياز الشركة في ٢٦ تشرين الثاني بعد أن مهد لذلك في مجلس الشورى الإيراني حينما قال لأعضائه : (افسخوا امتياز هذه الشركة...وارفعوها عن رأسنا)[٩١].

وقد أبلغت الحكومة الإيرانية شركة النفط الانكلو – إيرانية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢،هذا القرار، الذي يقضي بان الحكومة الإيرانية قد قررت إلغاء امتياز النفط الممنوح لمواطن البريطاني وليم نوكس دارسي (N. D'Arcy) عام ١٩٠١[٩٢].

وقد أثار قرار رضا شاه إلغاء امتياز النفط (دارسي) ردود أفعال واستياء جميع الأوساط البريطانية[٩٣] ، ففي كانون الأول ١٩٣٢ أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة[٩٤] إلى الحكومة الإيرانية أعلنت فيها أنها تعتبر إلغاء الامتياز خرقاً للتعهدات،مما لا يصح أن يصدر من دولة تشترك في عصبة الأمم،وطالبت إيران بسحب قرارها في الحال،وإلا أصبحت في حل من اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة لحماية مصالح الشركة[٩٥].وهددت في مذكرتها لإيران بأنها سوف لن تتحمل أية أضرار تلحق بالشركة وأرباحها،ولا في عقودها وأعمالها في المنطقة.

لكن إيران أنكرت المسؤولية في ردها في ٣ كانون الأول عام ١٩٣٢،وقالت بان الشركة نفسها هي التي تتحمل المسؤولية في الأضرار التي تنتج عن عملية إلغاء الامتياز[٩٦].كما قدم الوزير المفوض البريطاني في طهران مذكرة احتجاج إلى وزير الخارجية الإيرانية على قرار إلغاء الامتياز النفطي.[٩٧]

أما في داخل أيران فقد استقبل قرار الإلغاء بفرح غامر من الإيرانيين في أنحاء البلاد،فأخذت الجماهير تهاجم مراكز الشركة،(وبرزت طهران في حلة من الزينة وسارت المواكب في الشوارع

تعلن أفراحها وفتحت المسارح أبوابها مجاناً لكل من شاء الدخول،وأقيمت مثل هذه المظاهر في إيران كلها).[٩٨]

لقد انصب رأي مدراء الشركة الانكلو – إيرانية على أن من الأفضل للشركة أن تدخل (المعركة) مع الحكومة الإيرانية بدون أي مساعدة من قبل (حكومة صاحب الجلالة) لان (المعركة ستكون على الأوراق فقط) و (الموقف في حقول النفط لن يكون فيه أي تغير ملموس)[٩٩]،الرأي الذي أيدته وزارة الخارجية البريطانية التي كانت مطمئنة من أن الإيرانيين سوف (لا يتخذون خطوة قوية في هذا الجانب)[١٠٠].ومما كانت له أسبابه في هذا الإطار أيضاً العمل الذي قام به عيسى خان ،قومسيون الحكومة الإيرانية في لجنة الشركة الانكلو – إيرانية في لندن،والذي أرسل برقية شديدة اللهجة إلى حكومته يحتج فيها على إجراءاتها بإلغاء الامتياز النفطي.[١٠١]

وعلى أية حال فبعد سلسلة من ألمفاوضات ألمتعثرة بين ألحكومة ألإيرانية والشركة،بسب تعنت الأخيرة، جاءت تصريحات رضا شاه بهلوي خلال هذه الفترة لتؤكد بان هذا الامتياز اخذ منذ البداية تحت شروط ((غير عادلة))، وتخدم ((جهة واحدة)) وأضاف ((بان الإلغاء لم يكن عملا فجائيا مدفوعا بالعاطفة فقد سعينا مرارا مع الشركة لنعدل شيئا من أسباب التذمر الخطيرة أملا بالحصول على شروط أوفق للحقوق والمصالح الإيرانية)). ولم ينس أن يؤكد على أن إلغاء الامتياز جاء بعد انتهاء كل أمل في حل القضية ،ومع ذلك فقد (تركنا الباب مفتوحا للمفاوضات المباشرة مع الشركة)) .[١٠٢]

ولما لم يتوصل الطرفان إلى حل لخلافهما [١٠٣]، وبعد أن أدرك رضا شاه إن باب المفاوضات المباشرة مع الشركة كان مغلقا أمامه،عرضت الحكومة ألإيرانية الموضوع على عصبة الأمم [١٠٤]، بعد أن كانت في أول ألامرتعترض على عرض ألقضية دوليا ،لأنها تعتقد أن اتفاق دراسي كان مع شركة خصوصية ،وليس مع الحكومة البريطانية ،وأنة ليس من اللازم أن تتدخل بريطانيا كحكومة في الأمر.[١٠٥]

أما الحكومة البريطانية فكانت من جانبها قد أحالت الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم، حيث قدمت شكوى إلى مجلس العصبة بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٣٢ [١٠٦] . قد نجحت عصبة الأمم في إقناع الطرفين بالعودة إلى المفاوضات "تحت إشرافها" .[١٠٧]

وقد استجاب الطرفان المتخاصمان لقرار محكمة العدل الدولية الدائمة التي حثتهما على تسوية النزاع فيما بينهما،واستقر الرأي على تعيين مقرر،وافقت عليه كلا الحكومتين البريطانية والإيرانية،والذي استطاع إقناع الطرفين بالاتفاق فيما بينهما في مفاوضات مباشرة.[١٠٨]

وعلى اثر ذلك بدأت المفاوضات بين الجانبين، وأثمرت عن توقيع اتفاقية بين إيران والشركة في ٢ نيسان عام ١٩٣٣[١٠٩]،وصادق المجلس الإيراني عليها في ٢٨ أيار ١٩٣٣ ووقعها الشاه في اليوم التالي لذلك التاريخ.[١١٠]

وبموجب هذه الاتفاقية زادت عوائد إيران من الأرباح الصافية للشركة من ١٦% إلى ٢٠%،وقلت منطقة الامتياز إلى ١٠٠,٠٠٠ ميل مربع،وعين ممثل في الحكومة الإيرانية في الشركة لمراقبة الحسابات،وتعهدت الشركة بتدريب عدد من الطلبة الإيرانيين على المهمات الإدارية والفنية في المؤسسات النفطية خارج البلاد،ونص الاتفاق على تمديد مدة الامتياز ٣٢ سنة جديدة.[١١١]

ورغم جميع ادعاءات رضا شاه بهلوي إلا أن حل الخلاف جرى لصالح الشركة على حساب المصالح الحيوية للشعب الإيراني.فقبل كل شي كان من المقرر أن تنتهي مدة الامتياز السابق في سنة ١٩٦١،بينما بموجب الاتفاقية الجديدة امتدت مدة الامتياز إلى العام ١٩٩٣[١١٢].ثم أن مواد الاتفاق الأخيرة ضمنت للانكليز (حق) استغلال رقعة شاسعة تمتد إلى الجنوب من المنطقة الحدودية العراقية الإيرانية بالقرب من كرمنشاه،حتى بلوجستان والتي تربو مساحتها على ٢٥٨ ألف كم^2.ومع أن هذه المساحة كانت اقل من مساحة الامتياز الأول إلا أنها ضمنت جميع المناطق التي كانت تهم الشركة[١١٣].

وبموجب الاتفاقية أيضاً احتفظت الشركة مرة أخرى بحق شراء الأراضي وتشييد المباني والسكك والمطارات،وبحق الإشراف على إذاعة تابعة لها مع تأسيس المدارس،بل وحتى أن يكون

لديها جهاز شرطة خاص بها كالسابق،وقد أعفت إحدى مواد الاتفاق الجديد الشركة من دفع ضريبة الدخل للحكومة الإيرانية.[١١٤]

إن تحديد مدة الامتياز والحقوق الأخرى التي ضمنتها الاتفاقية الجديدة للشركة،أدى إلى استنتاج بعض الباحثين بأن الخلاف النفطي لم يكن أكثر من مناورة قصد من ورائها رضا شاه تدعيم مركزه في الداخل وإظهار نفسه بمظهر الوطني الذي يقف ضد المصالح الأجنبية[١١٥].

وان خير شاهد على موقفه المساوم هذا في ذلك الموضوع الحيوي هو ما آل إليه مصير بعض كبار الساسة الليبراليين الذين اتخذوا موقفا أكثر ثباتاً تجاه الشركة.فبأمر من رضا شاه جرى اعتقال وزير البلاط الإيراني السابق تيمور طاش ووزير الحربية الأسبق واحد زعماء الثورة الدستورية سردار أسد البختياري اللذين لقيا حتفهما في السجن.

وحسبما أظهرت الوثائق التي كشفت عنها بعد سقوط رضا شاه بهلوي أن تيمور طاش كان قد طلب قبل اعتقاله رفع حصة إيران من استغلال نفطها ومنح الحكومة الإيرانية جانباً من أسهم الشركة مع حق إلغاء الامتياز وقبل العام ١٩٩٣.[١١٦]

ومن جانبه،فقد أعلن رضا شاه صراحة أمام المجلس الإيراني ما نصه: (إن صلاتنا مع بريطانيا في تحسن مستمر،بفضل حسن التفاهم السائد بين الطرفين،وآثار هذا التحسن ظاهرة للعيان)[١١٧].

وعلى كل حال فان العلاقات الإيرانية – البريطانية قد شهدت تقدماً ملحوظاً بعد حسم الخلاف حول امتياز (دارسي) النفطي الذي اعتبر (نصراً دبلوماسياً كبيراً)[١١٨]للسياسة البريطانية، فشيدت الشركة الانكلو – إيرانية مستودعاً كبيراً للنفط والبنزين في تبريز،إضافة إلى مستودعاتها المنتشرة في أكثر من ٢٤ مدينة إيرانية[١١٩].

وقد بدأت المحركات وأدوات السكك الحديدية البريطانية تتدفق إلى إيران.ولعل خير مثال على ذلك أن إيران استوردت محركات وآلات الغزل والنسيج من معامل مانشستر البريطانية،وذلك بغض النظر عن (كون بعض المحركات والآلات المذكورة كانت مستعملة كما تذكر بعض الوثائق الرسمية)[١٢٠].

وعلى أية حال فرغم أن التقارب الإيراني – البريطاني في أواسط العقد الرابع من القرن العشرين أدى بشكل أو بآخر إلى عقد ميثاق (سعد آباد) في ٢٨ تموز ١٩٣٧[١٢١]،إلا أن علاقات رضا شاه ببريطانيا بدأت عدها التنازلي بحكم مجموعة من العوامل يقف في مقدمتها ميل الشاه البهلوي نحو ألمانيا الهتلرية ورغبته في إيجاد قوة ثالثة للموازنة بين القوتين التقليدين،بريطانيا والاتحاد السوفيتي،الأمر الذي انعكس سلبياً في علاقاته بدرجة اقل تجاه بريطانيا،وبدرجة اكبر بكثير تجاه السوفيت.

وبذلك يمكن إجمال الأمر بالقول أن السنوات القليلة التي أعقبت توقيع الاتفاقية النفطية الجديدة اتسمت بعودة العلاقات الإيرانية . البريطانية إلى مسارها الطبيعي وطابعها الودي،قبل أن تدخل مرحلة توتر أخرى بعد نشوب الحرب العالمية بسبب تقدم الصداقة الإيرانية مع ألمانيا النازية.

شهدت العلاقات الإيرانية . البريطانية فتوراً وتدهوراً واضحين السنتين الأولى والثانية للحرب العالمية الثانية، انعكست آثارها على مختلف الجوانب التي كانت قائمة بينهما قبل الحرب بفترة ليست قصيرة، ففي المجال الاقتصادي فانه فضلاً عن انخفاض نسبة التبادل التجاري بين البلدين بمقدار يربو على حوالي ٦٠% من ٨,٥% في سنة ١٩٣٩–١٩٤٠ إلى ٤% فقط في سنة ١٩٤٠–١٩٤١[١٢٢]،فان سياسة رضا شاه مع بريطانيا امتدت لتهدد احد أهم مصالحهم الحيوية في إيران والمنطقة المتمثلة (بشركة النفط (الانكلو . إيرانية).ففي شهر حزيران وتموز ١٩٤٠ اشتكى وزير المالية الإيراني مرتين من فشل شركة النفط الانكلو . إيرانية في تطوير مصادرها النفطية في جنوب البلاد بمعدل يخدم الحكومة الإيرانية التي كان يهمها الواردات التي الفت ١١,٥% في سنة ١٩٣٩–١٩٤٠،وتبعت خطابه الذي ألقاه في تموز مظاهر معادية للبريطانيين.[١٢٣]

وفي الواقع أن جملة عوامل دفعت رضا شاه لمحاولة إتباع سياسة نفطية جديدة مع الشركة الانكلو . إيرانية، فضلا عن الظروف التي أفرزتها معطيات الحرب العالمية على الصعيد الدولي،والدور الكبير الذي قام به عملاء ألمانيا الذين لجئوا إلى شتى الأساليب ووضعوا مختلف الخطط من اجل وضع العراقيل أمام أعمال شركة النفط الانكلو . إيرانية،وعرفوا كيف يثيرون

حفيظة رضا شاه ضدها فبأمر منه أصدرت الخارجية الإيرانية تعليمات صارمة إلى جميع هيئاتها للامتناع عن تزويد خبراء الشركة بسمات الدخول إلى البلاد.وبأمر منه أيضاً عهدت الإدارة الفعلية للمناطق الجنوبية إلى قائد (فرقة خوزستان) الذي تلقى تعليمات صريحة تقضي بإلزام الشركة بالخضوع للقوانين المرعبة[١٢٤].وانتهزت الحكومة الإيرانية تناقص حصتها من الإنتاج النفطي أولاً،ولفرق الناتج عن انخفاض سعر الباوند بالنسبة للذهب ثانياً،لمطالبة الشركة بزيادة الإنتاج،لتزيد حصتها من الأرباح بغض النظر عن الظروف الدولية القائمة آنذاك.[١٢٥]

كما عمدت إيران في حزيران عام ١٩٤٠ إلى إلغاء اتفاقية القرض المعقودة بينهما في العام ١٩٣٩[١٢٦].

وبسبب خوف بريطانيا من أن تتخذ الحكومة الإيرانية،بتأثير من الألمان خطوة من شانها قطع إمدادات آليات القوات البريطانية البرية وقطع أسطولها البحري بالنفط الإيراني[١٢٧]، توصلت الشركة الانكلو . إيرانية إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية تعهدت بموجبه تقديم تعويض لها قدره مليون ونصف باوند إسترليني عن فرق الذهب لسنتي ١٩٣٨-١٩٣٩،إضافة إلى دفع حصة إيران للسنتين ١٩٤٠-١٩٤١ البالغة أربعة ملايين باوند إسترليني بما فيها رسوم امتياز والضرائب وفرق العملة بالنسبة إلى الذهب[١٢٨].

ومما يثير قلق البريطانيين بالنسبة لمصالحهم النفطية في المنطقة في هذه الفترة هو وجود أكثر من ثماني سفن ألمانية وايطالية تحمل على متنها المتفجرات (ظلت) الطريق في بداية الحرب ولجأت إلى ميناء بندر شاهبور الإيراني المطل على الساحل الشرقي للخليج لأنها كانت تهدد المصالح النفطية البريطانية في المنطقة بالصميم في حالة استخدامها من قبل الألمان لسد مدخل شط العرب بمناورة بسيطة ليحولوا بذلك دون وصول السفن البريطانية إلى عبادان،مما دفع لندن لمحاولة إقناع الإيرانيين لاتخاذ الإجراءات التي من شانها منع الألمان من الإقدام على مغامرة تهدد إحدى مصالحهم الإستراتيجية المهمة[١٢٩]،لاسيما بعد أن ضبط البريطانيون سفينتين من تلك السفن تستعملان أجهزة إرسال مستغلة عدم وجود رقابة إيرانية عليها.[١٣٠]

كما سعت بريطانيا جاهدة من اجل الحفاظ على خبرائها الفنيين العاملين في المصنع الإيراني لتجميع الطائرات، وبهذا الغرض استمرت الحكومة البريطانية بتزويد المصنع بالمواد اللازمة،

وتعهدت في عام ١٩٤١ بتوريد معدات لاثنتي عشر طائرة من طراز جديد،رغم مخاوفها من أن تستخدم الطائرات التي يتم تجميعها في هذا المصنع ضد المصالح البريطانية.[١٣١]

إن رضا شاه الذي اتبع سياسة المناورة على حساب القوى الدولية لم يكن مطمئناً للوعود البريطانية،فحاول ومنذ وقت مبكر أن يبدل الخبراء الفنيين العاملين في مصنع الطائرات بخبراء أمريكان،بالإضافة إلى بناء مصنع أمريكي للطائرات في إيران،وتجهيز بلاده بـ (٥٠) طائرة قاذفة و(٣٠) طائرة اعتراضية مقاتلة للجيش الإيراني ولنادي طهران الجوي،المطاليب التي لم توافق عليها واشنطن بحجة انشغال صناعتها العسكرية بتنفيذ التزاماتها تجاه طلبات الدول الأخرى،خصوصاً وان لندن اعترضت على الصفقة والتمست من حكومة واشنطن بضرورة عدم تلبية طلبات طهران(بسبب العداء التقليدي الإيراني لبريطانيا)[١٣٢]

لقد أثار وجود أعداد كبيرة من الألمان[١٣٣]،ونشاطاتهم الواسعة في إيران قلقاً جدياً لدى كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي،لا بسبب تخوفها من احتمال قيام العملاء النازيين بعمليات تخريبية ضد منشات النفط في باكو شمالاً،ومنشاة النفط الانكلو . إيرانية جنوباً،والآثار الخطيرة الناجمة عن ذلك فحسب،بل وبسبب تخوفها من احتمال قيامهم بانقلاب عسكري في إيران يغير الموازنات القلقة ويدفع بالأحداث إلى أن تتطور لصالح الرايخ الثالث[١٣٤] على حساب تراجع لمخططات الحلفاء[١٣٥].

وبعد فشل كل الجهود السياسية التي بذلها الحلفاء للضغط على رضا شاه ودفعه لطرد الألمان من بلاده،أدركت الحكومتان البريطانية والسوفيتية عقم الاعتماد على الأسلوب السياسي لتنفيذ مطالبهما وعليهما البحث عن أسلوب آخر أكثر حسماً،وأقوى فعلاً وتأثيراً فكان الأسلوب العسكري هو الخيار الوحيد،والأسلوب الناجح لقطع دابر النشاطات الألمانية في إيران وضمان تدفق نفطها،وتوفير مستلزمات استمرار الاتصال بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه عبر الأراضي الإيرانية وفي ٢٥ آب ١٩٤١ وجهت الحكومتان البريطانية والسوفيتية آخر إنذار لهما إلى إيران عبرتا فيه عن خيبة أملهما إزاء موقف إيران تجاه مطالبهما،ولهذا السبب قررت الدولتان اللجوء إلى إجراءات حازمة وفعالة لحماية مصالحها الحيوية في إيران[١٣٦].وباشرت القوات السوفيتية بالتوغل في الأراضي الإيرانية من الشمال،في حين دخلت القوات البريطانية من نقطتين الأولى

من خانقين باتجاه كرمنشاه وهمدان،والثانية من الجنوب باتجاه المحمرة ومنشآت النفط في عبادان[١٣٧] ورافقت العمليات العسكرية لقوات الحلفاء بعض المعارك البحرية الصغيرة ونشاط جوي أسفر عن إيقاع خسائر مادية وأضرار مختلفة بالأفراد والمنشآت العسكرية الإيرانية.

وأمام هذا الوضع لم يبقى أمام رضا شاه بهلوي الذي أثبتت تطورات الموقف التي أعقبت احتلال الحلفاء لبلاده،فشل وعجز نظامه في سياسته الداخلية والخارجية ولم تشفع له مناوراته ومساوماته وهي الأساليب التي كان معروفاً بها،إلا أن يتنازل عن العرش لصالح ابنه محمد في السادس عشر من أيلول عام ١٩٤١[١٣٨]،ومغادرة العاصمة ليستقر أخيراً في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا التي وافاه الأجل فيها في ٢٦ تموز ١٩٤٤ بعد إصابته بمرض عضال.[١٣٩]

الخاتـمة

من غير الممكن إنكار الدور الكبير الذي لعبه البريطانيون في إيصال رضا شاه بهلوي إلى سدة الحكم في إيران في العام ١٩٢١،الأمر الذي لم يستطع رضا شاه نفسه التملص منه.لذلك نلاحظه ينتهج أسلوب المناورة أحياناً والمساومة في أحيان أخرى من اجل الإمساك بالعصا من المنتصف موازناً بين مسؤوليته في قيادة بلاده بما يحقق سيادتها وتأمين مصالحها،وبين مصالح الدول الكبرى في بلاده وبالذات بريطانيا التي كانت لها نفوذ واسع في داخل إيران متمثلاًًً بالامتيازات والمصالح الاقتصادية الكبيرة التي حصلت خلال فترات سابقة.

لقد ابتدأ رضا شاه عهده بإلغاء العديد من الامتيازات التي تتمتع بها الشركات والمواطنون البريطانيون في داخل الأراضي الإيرانية وبالأخص الامتياز النفطي الذي ألغاه في عام ١٩٣٢ مما ادخل إيران في موجة جديدة من التوتر السياسي مع القوة الأعظم في العالم،لاسيما وان النفط الإيراني كان بمثابة العصب الحيوي لماكنة هذه القوة وللنفوذ البريطاني برمته مع بقية الاستثمارات النفطية التي كانت تتمتع بها بلدان عديدة من الشرق الأوسط.ولم يكن أمام رضا شاه إلا التوصل إلى عقد جديد مع البريطانيين متمثلا بالشركة الانكلو . إيرانية احتفظت بموجبها بذات الامتيازات التي كانت تتمتع بها مع بعض التغيرات في حصة الحكومة الإيرانية.

لم يكن النفط الإيراني رغم أهميته الكبيرة،يمثل المصلحة الوحيدة لبريطانيا في إيران،فقد كان البريطانيون يتمتعون بامتيازات ومصالح أخرى من قبيل السكك الحديدية والمطارات الحربية والمباني والمدارس إضافة إلى توريد أدوات السكك الحديد وآلات ومحركات الغزل والنسيج وغير ذلك،فما أن حلت الحرب العالمية الثانية حتى كان النفوذ البريطاني بأوج عظمته في داخل الأراضي الإيرانية.

لقد جلبت السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية معها انتكاساً واضحاً لمصالح بريطانيا الاقتصادية في إيران،بعضها مرتبط بالظروف الدولية التي رافقت تلك الحرب وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها على العلاقات الإيرانية . البريطانية في الميدان التجاري،إذ شهد مستوى التبادل التجاري بين البلدين انخفاضاً كبيرا،الأمر الذي استغله رضا شاه في إملاء بعض شروطه على البريطانيين من اجل الحصول على مكاسب جديدة من الامتياز النفطي في الأراضي الإيرانية اضطرهم إلى منح الحكومة الإيرانية تعويضات مالية لتغطية فرق الأسعار الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي حملتها معها الحرب.

لم يكن أسلوب المناورة والمساومة جديداً على سياسة رضا شاه حتى بدأ يستخدمه أثناء الحرب مستغلاً العداء المحتدم بين بريطانيا وحلفاءها من جانب وبين ألمانيا النازية التي كانت تشكل خطراً حقيقياً لا بوصفه تهديداً للمصالح البريطانية مباشرة في شتى أنحاء المعمورة فحسب،بل امتد إلى ابعد من ذلك ليشمل غزواً ألمانياً للدول الأوربية والسيطرة العسكرية المباشرة عليها فما كان من رضا شاه إلا أن يجعل الأراضي الإيرانية مرتعاً خصباً للخبراء والعملاء الألمانيين،لكن هذا الأسلوب كان وبالاً على رضا شاه نفسه،إذ لم يكن أمام البريطانيين سوى إبداء الخيفة والتوجس من وجود هذه الأعداد من المقيمين الألمان على الأراضي الإيرانية التي تعدها بريطانيا منطقة نفوذ خالصة لها،إضافة إلى ما ذكر حينها من تسهيلات لوجستية للألمان ودول المحور،حتى جاء الرد البريطاني والسوفيتي بالاحتلال العسكري المباشر والإطاحة بحكم رضا شاه والمجيء بابنه إمبراطوراً بهلوياً جديداً لإيران..

الهوامش

١- فوزي خلف شويل،إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة البصرة،١٩٨٥،ص,٣٠

٢- المصدر نفسه،ص,٣١

٣- المصدر نفسه،ص,٣١

٤- د. صالح محمد العابد،موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٨٩٨-١٨١٠، بغداد،١٩٧٩ ،ص,٣٢

٥- فوزي خلف شويل،المصدر السابق،ص,٣٢

٦- د. إبراهيم خليل احمد و د. خليل علي مراد،إيران وتركيا.دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الموصل،١٩٩٢،ص,٨٨

٧- فوزي خلف شويل،المصدر السابق،ص,٣٦

٨- ز.ي.هرشلاغ،مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط،ترجمة مصطفى الحسيني،بيروت،١٩٧٣،ص,١٩٤

٩- نوري عبد البخيت السامرائي،الصراع الروسي البريطاني في إيران عشية الحرب العالمية الأولى،مجلة الخليج العربي،السنة الرابعة عشر،المجلد ١٨،العدد ٣-٤، جامعة البصرة،١٩٨٦،ص,٤٩

١٠- محمد حسن العيلة،أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة،١٩٨٦،ص,٢٤٦

١١- علي خضير عباس المشايخي،إيران في عهد ناصر الدين شاه١٨٤٨-١٨٩٦،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٨٧،ص,٤٨

١٢- محمد حسن العيلة،المصدر السابق،ص,٢٤٦

١٣- (مذكرات شاه إيران المخلوع)،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،بجامعة البصرة،شعبة الدراسات الفارسية،السلسلة الخاصة-١٩٨٠،٣٠،ص,١٦

١٤- فوزي خلف شويل،المصدر السابق،ص,٣٨

١٥- المصدر نفسه،ص,٣٨

١٦- المصدر نفسه،ص,٣٨

١٧- المصدر نفسه،ص,٤٥

١٨- للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية عام ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا القيصرية حول إيران،انظر: روز لويس كرفس،المعاهدة الانكليزية الروسية سنة ١٩٠٧ ،ترجمة محمد وصفي أبو مغلي،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،البصرة،,١٩٨٠

١٩- محمد كامل محمد عبد الرحمن،سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١،مراجعة: د. كمال مظهر احمد،مركز الدراسات الإيرانية،جامعة البصرة،١٩٨٨،ص,١٩

٢٠- د. إبراهيم خليل احمد و د. خليل علي مراد،المصدر السابق،ص,١٠٧

٢١- المصدر نفسه ،ص,١٠٧

٢٢- فوزي خلف شويل،المصدر السابق،ص,٣٨

٢٣- المصدر نفسه،ص,٥٢

٢٤- عبد الهادي كريم سلمان،إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،شعبة دراسات العلوم الاجتماعية(٩٣)،١٩٨٦،ص,١٦

٢٥- في سنة ١٨٩٨ تأسس في روسيا حزب العمال الروسي الاشتراكي الذي عقده في لندن سنة (١٨٧٠-١٩٢٤) وتعرض هذا الحزب إلى انشقاق في صفوفه من مؤتمره الثاني الذي عقده في لندن سنة ١٩٠٣.وقد عرفت الكتلة الأولى باسم المناشفة (الأقلية بالروسية) وعرفت الكتلة الثانية بالبلاشفة (الأكثرية بالروسية)،وقد أكد البلاشفة على إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة ورفض التعاون مع الفئات البرجوازية الليبرالية في روسياوقادوا ثورة أكتوبر ١٩١٧ ونجحوا في الوصول إلى السلطة،وبعد سنوات قليلة تغيرت تسمية البلاشفة إلى الحزب الشيوعي وتغيرت تسمية روسيا إلى الاتحاد السوفيتي.

26- Rouhollah K. Ramazani, The Foreign Policy Of Iran,1500-1941,Adveloping Nation In World Affairs,Virginia,1966,P:141-142.

٢٧- بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها أصبحت إيران الدولة الرابعة في الإنتاج النفطي العالمي،والدولة الثانية المصدرة للنفط،وعدت مصانع التكرير الإيرانية في عداد المصانع الأولى للتكرير في العالم.

٢٨- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٢٢٥

٢٩- المصدر نفسه،ص,٢٥

٣٠- د.كمال مظهر احمد،دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،بغداد،١٩٨٥،ص,١١٧

31- I. N. Zemskov And Others, History Of Foreign Policy 1917-1945,Vol. 1,Moscow,1969,P:143.

٣٢- ألف وثوق الدولة وزارته في آب ١٩١٦ واستمرت إلى حزيران ,١٩٢٠

٣٣- يذكر أن وثوق الدولة قد قبض رشوة مقابل توقيع المعاهدة وقد اعتبره الإيرانيون في أعقاب المفاوضات وتوقيع المعاهدة بالذات بمثابة (جاسوس) بريطاني،انظر:همايون كاتوزيان،الاتجاهات الوطنية في إيران ١٩٢١-١٩٢٦ ،ترجمة هاشم كاطع لازم،مجلة الخليج العربي،تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،المجلد ١٦،العدد،١،١٩٨٤،ص ,٦٠

٣٤- د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص١١٧.

٣٥- المصدر نفسه،ص,١١٧

٣٦- المصدر نفسه،ص,١١٧

٣٧- المصدر نفسه،ص,١١٧

٣٨- المصدر نفسه،ص,١١٧

٣٩- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٦

٤٠- المصدر نفسه،ص,٢٦

٤١- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,١١٧

٤٢- د.إبراهيم خليل احمد و د.خليل علي مراد،المصدر السابق،ص,١١١

٤٣- د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص,١١٨

٤٤- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٨

٤٥- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,١٦

٤٦- المصدر نفسه،ص,١٦

٤٧- على سبيل المثال اتهم (عشقي) الشاعر السياسي الإيراني وثوق الدولة بأنه باع البلاد إلى بريطانيا وقال له بالحرف الواحد: (إن إيران ليست من ممتلكات أبيك)،للمزيد من التفاصيل راجع:همايون كاتوزيان،المصدر السابق،ص,٦٠

٤٨- للمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر انظر:د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص١١٠-,١١٢

٤٩- طلال مجدوب،إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩،بيروت،١٩٨٠،ص,٢٨٨

٥٠- ولد السيد ضياء الدين طباطبائي سنة ١٨٨٨ من أسرة دينية معروفة في مدينة يزد،واشترك في الثورة الدستورية،ودرس في باريس ١٩١١-١٩١٢،وزاول مهنته في الصحافة وبرز فيها.وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح على اتصال وثيق بالبريطانيين.وعمل بالسلك الدبلوماسي الإيراني سنة ١٩٢٠،وتولى رئاسة الوزراء بعد انقلاب شباط ١٩٢١،وبعد أن أمضى مئة يوم في هذا المنصب اختلف مع رضا خان الذي نفاه إلى خارج إيران،حيث ذهب إلى العراق ومنه إلى فلسطين.عاد إلى إيران سنة ١٩٤٣ونشط في السياسة مرة أخرى حيث أسس حزب الإرادة الوطنية(إرادة ملي).وانتخب نائباً في البرلمان الإيراني في دورته الرابعة ١٩٤٤-١٩٤٦ وكان من ضمن برنامج حزبه إقامة أوثق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.وبعد سنوات قليلة من ذلك ترك الحياة السياسية،وفي أواخر حياته طرأ تغير جذري في موقفه فقد دعا إلى حياد إيران وتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية:انظر د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص١٢٧-,١٤٠

٥١- ولد رضا خان سنة ١٨٧٨ في قرية الشت بإقليم مازندران في أسرة ذات تقليد عسكري،فقد كان أبوه وجده ضابطين في الجيش الإيراني،أما أمه فقد كانت قفقاسية الأصل تركت موطنها بعد إلحاق تلك المنطقة بروسيا القيصرية،وبعد سنة من ولادته توفي والده،فتولى خاله رعايته،وعندما بلغ السادسة عشر من العمر دخل الخدمة العسكرية في فرقة القوزاق.وقد اثبت كفاءة ومهارة أهلته للتدرج في الرتب العسكرية،فقد أصبح برتبة عقيد سنة ١٩١٥،ثم رتبة عميد سنة ١٩٢١ في فرقة القوزاق،وفي تلك السنة قام بالانقلاب.انظر:دونالد ولبر،إيران ماضيها وحاضرها،ترجمة عبد النعيم محمد حسنين،دار مصر للطباعة،القاهرة،ص,١١٧

٥٢- د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص١٣٥-,١٣٦

٥٣- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٥٤

٥٤- المصدر نفسه،ص,٥٤

٥٥- د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص,١٣٨

٥٦- د.جهاد صالح العمر واسعد زيدان الجواري،إيران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١،مركز الدراسات الإيرانية،جامعة البصرة،١٩٩٠،ص,٣٤

٥٧- د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص,١٤١

٥٨- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٥٥

٥٩- المصدر نفسه،ص,٥٦

٦٠- المصدر نفسه،ص,٥٦

٦١- لقد شكل هذا الخط حلقة مهمة بين المستعمرات البريطانية والبلدان التي أصبحت تحت انتدابها لإدارتها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى،وكان بالإمكان تحويله للخدمات العسكرية عند الضرورة.

٦٢- لمزيد من التفاصيل حول المساومات والمهادنات التي جرت بين رضا خان وبريطانيا في تلك الفترة راجع:د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص١٦٢-١٦٣,

٦٣- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٥٧,

٦٤- المصدر نفسه،ص٥٧,

٦٥- المصدر نفسه،ص٥٧,

٦٦- صوت إلى جانب القرار ٨٠ عضواً من أصل ٨٥ عضواً شاركوا في مجلس الشورى الإيراني.

٦٧- للمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات راجع :د.كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص١٦٩-١٧٢,

٦٨- د.كمال مظهر احمد،المصدر نفسه،ص١٧٣,

٦٩- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٥٨,

٧٠- المصدر نفسه،ص٥٨,

٧١- جورج لنشوفسكي،الشرق الأوسط في الشؤون العالمية،ترجمة جعفر الخياط،بغداد،١٩٦٤،ص٢٣٦,

٧٢- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص٢٦-٢٧,

٧٣- مقتبس من:محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٥٩,

٧٤- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص٢٧.

٧٥ – Rouhollah K. Ramazani,Op.Cit,P:257

٧٦-Ibid,P:238.

٧٧- د.جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري،المصدر السابق،ص٣٦,

٧٨- صالح محمد صالح العلي،التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،مطبعة جامعة البصرة،١٩٨٤،ص٦٧-٧٠,

٧٩- المصدر نفسه،ص٦٨,

٨٠- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص٢٧,

٨١- د.إبراهيم خليل احمد و د.خليل علي مراد،المصدر السابق،ص٢٣٦-٢٣٧,

٨٢- المصدر نفسه،ص١٥١,

٨٣- جورج لنشوفسكي،المصدر السابق،ص٢٣٦-٢٣٧.

٨٤- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٦٠.

٨٥- احمد باسل البياتي،أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي واثر ذلك في العلاقات بين البلدين ١٩١٨-١٩٤٦،مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية،جامعة الكويت،السنة العاشرة،العدد٣٩،تموز ١٩٨٤،ص١٦٨.

٨٦- من آثار هذه الأزمة العالمية على إيران انخفاض مستوى المعيشة الإيرانية المتدنية أصلاً خلال السنتين الأولى للازمة بمقدار (٣٠-٤٠)%،وتقلص حجم التجارة الإيرانية،وكذلك تدهور قيمة العملة الإيرانية ثلاث مرات،وازداد العجز التجاري خلال هذه الفترة من ٢٢٤,٤ مليون قران إلى ٣١٠,٣ مليون قران والذي كان يمثل ٢٧% من حجم التجارة الإيرانية.

٨٧- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٦١.

٨٨- حميد صفري،النفط يستعبد إيران،بغداد،١٩٦٦،ص٧٣ .

٨٩- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص٢٨.

٩٠- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٦١.

٩١- المصدر نفسه،ص٦١.

٩٢- صالح محمد صالح العلي،المصدر السابق،ص٧١.

٩٣- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٦١.

٩٤- صالح محمد صالح العلي،المصدر السابق،ص٧١.

٩٥- المصدر نفسه،ص٧١.

٩٦- R. K. Ramazani,Op.Cit,P:251. -

٩٧- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٦١.

٩٨- المصدر نفسه،ص٦١.

٩٩- المصدر نفسه،ص٦١.

١٠٠- المصدر نفسه،ص٦١.

١٠١- المصدر نفسه،ص٦١-٦٢.

١٠٢- المصدر نفسه،ص٦٢.

١٠٣- للمزيد من التفاصيل راجع:د.عبد السلام عبد العزيز فهمي،تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين،مطبعة المركز النموذجي،القاهرة،١٩٧٣،ص٥٤-٥٦,

١٠٤- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,٢٩

١٠٥- صالح محمد صالح العلي،المصدر السابق،ص,٧٢

١٠٦- المصدر نفسه،ص,٧٢

١٠٧- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,٢٩

١٠٨- د.عبد السلام عبد العزيز فهمي،المصدر السابق،ص,٧٠

١٠٩- دونالد ولبر،المصدر السابق،ص١٣٣.

١١٠ - R. K. Ramazani,Op.Cit,P:255. –

١١١- حميد صفري،المصدر السابق،ص,٧٤

١١٢- لم يكن من السهل جداً الاستمرار في هذا الاتفاق،فقد تطورت مسألة النفط في إيران بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت من أواخر سنة ١٩٤٧،فقد كان هناك شكوى من قبل الحكومة الإيرانية ضد الشركة الانكلو ـ إيرانية من أن الفوائد التي تتسلمها كانت قليلة جداً قياساً إلى الأرباح التي كانت تحققها الشركة،وفي ١٧ تموز ١٩٤٩ عرضت الحكومة الإيرانية مشروع اتفاقية تكميلية لامتياز سنة ١٩٣٣ وكان من بين بنود المشروع زيادة عوائد الحكومة من حوالي ١٥-٢٠% إلى حوالي ٢٥-٣٠% مع تخفيض نسبي في أسعار النفط الذي تبيعه الشركة لإيران للاستهلاك المحلي.وقد رفضت هذه الاتفاقية من قبل مجلس النواب الإيراني وبناءاً على اقتراح الحكومة الإيرانية تشكلت لجنة خاصة من أعضاء مجلس النواب لدراسة الاتفاقية وتألفت اللجنة من ١٨ عضو من بينهم مصدق الذي تولى رئاستها،وفي ١٩ شباط ١٩٥١ اقترح مصدق على اللجنة النفطية في مجلس النواب تأميم النفط الإيراني،وفي ١٥ آذار اصدر مجلس النواب قرار التأميم وصادق عليه مجلس الشيوخ في ٢٠ آذار ١٩٥١ كما صدر قانون آخر في ١ أيار ١٩٥١ ينص على تطبيق مبدأ التأميم وعلى إنشاء شركة النفط الوطنية الإيرانية لتضطلع بعمليات النفط.وقبل يومين من ذلك كان داعية التأميم المتحمس محمد مصدق قد أصبح رئيسا للوزراء.لمزيد من التفاصيل انظر:حميد صفري،المصدر السابق،ص٩-٩٩,

١١٣- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,٢٩

١١٤- المصدر نفسه،صد,٢

١١٥- حميد صفري،المصدر السابق،ص,٧٧

١١٦- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص٢٩-٣٠,

١١٧- المصدر نفسه،ص,٣٠

١١٨- جورج لنشوفسكي،المصدر السابق،ص,٢٣٩

١١٩- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٦٤

١٢٠- المصدر نفسه،ص,٦٤

١٢١-ويعرف أيضاً بـ ((حلف الشرق الأدنى)) وقد وقع في عصر سعد آباد في ضواحي طهران لمدة خمس أعوام بين كل من العراق وإيران وتركيا وأفغانستان وتألف من عشرة مواد ومقدمة تؤكد رغبة المتعاقدين في أن يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم مع تأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات أضافية في نطاق ميثاق عصبة الأمم.وان يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العام وقد فسر البعض هذا الحلف للوقوف بوجه هتلر الذي وصل إلى سدة الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣،والبعض الأخر وصفه بأنه لمحاربة الحركات القومية في المنطقة،أما السوفيت فإنهم من جانبهم رأوا فيه إيجاد كتلة رجعية معادية للاشتراكية.لمزيد من التفاصيل حول نص الميثاق راجع:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،الجزء الرابع،الطبعة الخامسة،بيروت،١٩٧٨،ص٣٥٣-,٣٥٩

١٢٢- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص٤٥.

123- G. Kirk, The Middle East In The War,London,1953,P.131.

١٢٤- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,٥٥

١٢٥- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٥٤

١٢٦-في آذار عام ١٩٣٩ منحت الحكومة الإيرانية إحدى مؤسسات شركة شيل الهولندية ـ البريطانية امتيازاً لاستغلال النفط في المقاطعات الشمالية الخمس.عبد الهادي كريم سلمان ،المصدر السابق ،ص٥٥

١٢٧- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٥٤

١٢٨- G. Kirk,Op.Cit,P.131-132.

١٢٩- عبد الهادي كريم سلمان،المصدر السابق،ص,٥٦

١٣٠- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٥٥

١٣١- المصدر نفسه،ص,٢٥٥

١٣٢- المصدر نفسه،ص,٢٢٥

١٣٣- لقد قدر الحلفاء عدد الألمان الموجودين في إيران في تلك الفترة بأكثر من ألفي شخص في حين ادعت الحكومة الإيرانية أن عددهم لا يتجاوز السبعمائة شخص،انظر:

R. K. Ramazani ,Iran's Foreign Policy,1941-1973,A Study Of Foreign Policy In Modernizing Nation,Virginia,1975,P.27-28.

١٣٤- تعرف ألمانيا النازية عادة بالرايخ الثالث.

- R. K. Ramazani ,Iran's Foreign Policy,1941-1973.٦13

١٣٥- محمد كامل محمد عبد الرحمن،المصدر السابق،ص,٢٦٧

١٣٦- للمزيد من التفاصيل حول تقدم القوات البريطانية والسوفيتية داخل الأراضي الإيرانية،راجع:

R. K. Ramazani ,Op.Cit,P.30-32.

١٣٧- بتاريخ ٢٦ أيلول ١٩٤١ عقد المجلس الإيراني اجتماعا فوق العادة قرأ فيه رئيس الوزراء محمد علي فروغي وثيقة تنازل رضا شاه عن العرش وعن أملاكه لصالح ابنه محمد.

١٣٨- نقل جثمان رضا شاه مرة أخرى إلى إيران ودفن في ري قرب طهران،ومنحه المجلس الإيراني لقب (العظيم) في سنة ١٩٤٩.

المصادر

الكتب باللغة العربية:

١. د.إبراهيم خليل احمد ود.خليل علي مراد،إيران وتركيا،دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الموصل،١٩٩٢.

٢. د.جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري،إيران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١،مركز الدراسات الإيرانية،جامعة البصرة،١٩٩٠.

٣. جورج لنشوفسكي،الشرق الأوسط في الشؤون العالمية،ترجمة جعفر الخياط،بغداد،١٩٦٤.

٤. حميد صفري،النفط يستعبد إيران،بغداد،١٩٦٦.

٥. دونالد ولبر،إيران ماضيها وحاضرها،ترجمة عبد النعيم محمد حسنين،دار مصر للطباعة،القاهرة،١٩٨٥.

٦. روز لويس كرفس،المعاهدة الانكليزية الروسية سنة ١٩٠٧،ترجمة محمد وصفي أبو مغلي،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،البصرة،١٩٨٠.

٧. ز.و.ه رشلاغ،مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط،ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت،١٩٧٣.

٨. صالح محمد العابد،موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٨٩-١٨١٠،بغداد،١٩٧٩.

٩. صالح محمد صالح العلي،التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،١٩٨٤.

١٠. طلال مجذوب،إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الاسلامية١٩٠٦-١٩٧٩،بيروت،١٩٨٠.

١١. عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،الجزء الرابع،الطبعة الخامسة،بيروت،١٩٧٨.

١٢. د.عبد السلام عبد العزيز فهمي،تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين،مطبعة المركز النموذجي،القاهرة،١٩٧٣.

١٣. عبد الهادي كريم سلمان،إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،شعبة دراسات العلوم الاجتماعية(٩٣)،١٩٨٦.

١٤. فوزي خلف شويل،إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،مطبعة جامعة البصرة،١٩٨٥.

١٥. د.كمال مظهر احمد،دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر،بغداد،١٩٨٥.

١٦. محمد حسن العيلة،أواسط آسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني،الدوحة،١٩٨٦.

١٧. محمد كامل محمد عبد الرحمن،سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢١-١٩٤١،مراجعة:د.كمال مظهر احمد،مركز الدراسات الإيرانية،جامعة البصرة،١٩٨٨.

١٨. مذكرات شاه إيران المخلوع،منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،شعبة الدراسات الفارسية،السلسلة الخاصة- ١٩٨٠،٣٠.

أ - الكتب باللغة الانكليزية:

1- G. Kirk, The Middle East In The War,London,1953.

2- I.N Zemskov And Other's History Of Soviet Foreign Policy 1917-1945,Vol.1,Moscow,1969.

3- Rouhollah K. Ramazani ,The Foreign Policy Of Iran,1500-1941,A Developing Nation In World Affairs,Virginia,1966.

4-R. K. Ramazani , Iran's Foreign Policy,1941-1973 , A Study Of Foreign Policy In Modernizing Nations,Virginia,1975.

ج- البحوث والدراسات المنشورة:

١. احمد باسل البياتي،أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي واثر ذلك في العلاقات بين البلدين ١٩٤٦-١٩٨١،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،جامعة الكويت،السنة العاشرة،العدد ٣٩،تموز ١٩٨٤.

٢. همايون كاتوزيان،الاتجاهات الوطنية في إيران ١٩٢١-١٩٢٦،ترجمة هاشم كاطع لازم، مجلة الخليج العربي،تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة،المجلد ١٦،العدد(١)،١٩٨٤.

٣. نوري عبد البخيت السامرائي،الصراع الروسي البريطاني في إيران عشية الحرب العالمية الأولى،مجلة الخليج العربي،السنة الرابعة،المجلد ١٨،العدد ٣-٤،جامعة البصرة،١٩٨٦.

د- الرسائل الجامعية:

علي خضير عباس المشايخي،إيران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب،جامعة بغداد ،١٩٨٧.